اجتماع غني لمجلس محافظة السويداء

المحافظ: طلبنا من الحكومة زيادة حصة الأسرة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ليتر مازوت ونعمل على تحديد معايير

السويداء - عبير صيموعة

تكررت مداخلات أعضاء مجلس المحافظة في دورته العادية السادسة على القضايا الخدمية التي تم طرحها في الجلسات السابقة والتي على حد قولهم لم تر توصياتهم التي تم رفعها استجابة من الوزارات المعنية حتى تاريخه وخاصة تأمين متطلبات الحياة المعيشية الأساسية من طعام ومياه وكهرباء ونقل واتصالات وغيرها.

وتركزت المداخلات على ضرورة دعم المدارس وتأمين الكتب والقرطاسية اللازمة لها والأوراق الامتحانية وخاصة أنه لا يوجد لديها أي دخل غير التعاون والنشاط المدرسي كما تمت المطالبة بمنح طلاب الجامعات بطاقات إلكترونية لاستلام مادة الخبز المدعوم بعد أن أصبح ثمن الربطة بسعر الحر ٣ آلاف ليرة أو التوزيع بموجب البطاقة الجامعية ريثما يتم منح تلك البطاقات مع ضرورة إعادة النظر بتسعيرتها للأهالي الذين يحصلون على المادة بالسعر الحر نظراً لعدم كفاية المخصص لكثير من العائلات على البطاقة الإلكترونية حيث حمّل عدد من الأعضاء الحكومة مسؤولية الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعاني منه السوريون على ساحة الوطن من خلال القرارات التي تزيد من أعبائهم المعيشية.

كما طالبت المداخلات بالإسراع بتوزيع المازوت الزراعي بمعدل ليتر لكل دونم ريثما يتم تطبيق قرار الوزير بتوزيع المادة على البطاقة الإلكترونية والذي يحتاج إلى تأمين الأوراق المطلوبة من كل مزارع لمدة زمنية يمكن معها انتهاء الموسم الزراعي قبل الانتهاء من الورقيات على أن يتم سدادها من المخصصات الممنوحة لاحقاً.

إضافة إلى مراقبة النقل بين الأرياف والمدينة وقمع المخالفات بشكل رادع، وتعزيل الآقنية المائية المغذية للبرك المائية، كما طالبوا بضرورة تأمين الأعلاف والإسراع بتوزيع مازوت التدفئة وتقصير مدة رسائل أسطوانات الغاز والتشدد والحزم بحماية الحراج من قبل الجهات المعنية كافة، إضافة إلى استجرار بنزين الأوكتان للمحطة الوحيدة في المحافظة مع تأمين الحماية لها وضرورة فتح مكاتب لشركة تكامل في شهبا وصلخد لعدم وجود سوى مكتب في مركز المدينة وتأمين الخبز لدار الرعاية الاجتماعية بالسعر المدعوم.

كما جرت مطالبة وزارة الصحة بتأمين العلاج لمرضى السرطان والأدوية لمرضى القلب والسكري والأمراض المزمنة وإيجاد حلول للاستقالات وهجرة الكوادر الطبية والتمريضية.

كما أكدت المداخلات ضرورة الإسراع في تجاوز مشكلة المياه في المحافظة وإصلاح الآبار والمولدات مع الإشارة إلى ما قامت به المؤسسة من أعمال خلال الأشهر القليلة الماضية إلا أن العوز المائي ما زال العنوان الرئيسي لمعاناة الأهالي بالمطلق مع ضرورة اتخاذ قرار جريء بقضية انتشار الأكشاك على ساحة المدينة والأرصفة.

محافظ السويداء بسام بارسيك طلب من مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تكثيف الدوريات لمراقبة وسائط النقل ورفع الغطاء عن المتوقفين عن العمل وتغريمهم بأقصى العقوبات وفق القوانين ذات الصلة.

كما طلب من مدير المحروقات العمل على تخفيض توقيت رسالة الغاز إلى أربعين يوماً على أبعد تقدير مؤكداً عدم اقتناعه بالأعذار التي تم تقديمها من المحروقات وخاصة قضية الأسطوانات التالفة.

وأشار إلى رفع المحافظة كتاباً لمجلس الوزراء لزيادة كميات مازوت التدفئة وتمت الموافقة على رفع كمية مازوت التدفئة وفق معايير يتم العمل عليها حالياً وفي حال اعتمادها سيتم توزيع كمية ٢٠٠ ليتر لكل أسرة من ضمنها الـ٥٠ ليتراً التي جرى توزيعها كدفعة أولى، لافتاً إلى مخاطبة شركة تكامل حول ضرورة فتح مكاتب إضافية للشركة في صلخد وشهبا ولكن لم تتم الاستجابة لتلك المطالب حتى تاريخه وستتم إعادة المطالبة من جديد.

أما ما يتعلق بقضية الأكشاك فأكد المحافظ أنه لا يمكن للمحافظة قطع أرزاق الناس ولكن حل القضية يتطلب تضافر جميع الجهود لمساندة مجلس المدينة والأهم إيجاد أماكن بديلة لتلك الأكشاك.

وأوضح أن كل القضايا الخدمية والمطالبات يتم العمل على تلبيتها بالسرعة الكلية كالمحروقات والمياه وغيرها.

وأجاب مديرو المؤسسات الخدمية على المداخلات كل في اختصاصه، مؤكدين العمل بكل الجهود والإمكانات المتوافرة للوصول إلى أعلى وتيرة ممكنة من الخدمات. كما أوضح مدير التربية أكرم الحسنية أن تأمين القرطاسية يتم عن طريق المجتمع الأهلي والمحلي والذي تعود أسبابه إلى عدم تخصيص بند القرطاسية بموازنة العام الحالي للوزارة بأي مبالغ مالية مع تأكيده العمل لإقرار نظام الحوافز والعلاوات الوظيفية لجميع العاملين في القطاع التربوي بداية العام القادم.

> المطالبة بتأمين القرطاسية للمدارس والخبز المدعوم لطلاب الجامعات

رسائل الغاز كل شهرين مرة!

١٥ بالمئة فقط من مازوت اللاذقية للتدفئة

اللاذقية- عبير محمود

أكدت لجنة محروقات في محافظة اللاذقية تحسّن عملية توزيع مازوت التدفئة على العائلات المسجلة على المادة بموجب البطاقة الذكية، مشيرة إلى توريد ٧ طلبات إضافية لهذه الغاية ليوم الجمعة من كل أسبوع، ووصول نسبة التوزيع إلى ٣٦ بالمئة على مستوى المحافظة ريفاً ومدينة.

وأكد مدير فرع محروقات في اللاذقية علي علي لـ«الوطن»، أن عملية توزيع مادة مازوت التدفئة مستمرة بوتيرة جيدة منذ أن بدأت في الأول من شهر أيلول الماضي وتستكمل حتى الوصول إلى كل المسجلين، مشيراً إلى أنه تم تسليم ٣٤٠٦٠٨ بطاقات.

وأضاف علي: إن الكميات المخصصة لكل عائلة (بطاقة) ٥٠ ليتراً من المازوت بالدفعة الأولى، مؤكداً أن لا توجد أي مشكلات أو معوقات في عملية التوزيع ويتم التوزيع وفق الكميات الواردة إلى المحافظة.

وفيما يخص زيادة المخصصات العائلية، قال علي: إن هذا الأمر تقرره الجهات الوزارية المعنية في الحكومة، لافتاً إلى أن الواردات إلى المحافظة اليومية منها ١٥ بالمئة مخصصة لمازوت التدفئة ما يعادل ٣ طلبات يومياً.

وذكر أن التوزيع في ريف المحافظة البارد وصل إلى ٩٩ بالمئة، والأقل برودة تجاوز ٥٢ بالمئة، وفي الحفة ٦٢ بالمئة، وفي ريف القرداحة تجاوز ٧٠ بالمئة وفي جبلة ٧٠ بالمئة.

وأشار علي إلى أن عملية التوزيع تتم بشكل مؤتمت بموجب رسالة نصية تصل إلى المسجلين على المادة، وفق توجيه حكومي بإيصال المازوت إلى المواطنين في مناطق سكنهم عبر صهاريج ما يخفف الأعباء المادية عليهم.

وعن توفر مادة الغاز، قال علي: هناك تحسن ملموس في تسليم الأسطوانات عبر البطاقات الذكية، فبعد أن كانت المدة بين كل عملية تسليم تصل حتى ٦٥ يوماً بسبب نقص الوارد إلى المحافظة، باتت اليوم تتراوح بين ٥٠ – ٥٤ يوماً وتتناقص بشكل تدريجي.

وأشار إلى أنه تم تعزيز المخزون الاحتياطي من مادة الغاز في المحافظة، مبيناً أن الإنتاج يتراوح بين ٨٥٠٠ – ٩٥٠٠ أسطوانة يومياً.

وحول مادة البنزين، أكد علي أن المادة متوفرة في محطات الوقود وتصل إلى المسجلين للسيارات الخاصة كل ١٠ أيام بين الريف والمدينة، والسيارات العمومية كل ٦ أيام، أما الدراجات فتحصل على المادة كل ٤ أيام.

وأردف بأن البنزين أوكتان متوفر لكل الآليات، كاشفاً عن خطة مرتقبة لتكون التعبئة مفتوحة بالنسبة للبنزين أوكتان من دون التقيد بمدد أو كميات معينة.

وبالعودة إلى اجتماع لجنة محروقات الذي ترأسه محافظ اللاذقية عامر هلال، فقد تم التأكيد على تنفيذ التعليمات المتعلقة بإلغاء تراخيص محطات الوقود التي لم تستجر المادة منذ أكثر من عام، وتم تكليف مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وفرع شركة محروقات إعداد الكتب المتعلقة بأي محطة ينطبق عليها القرار.

يشار إلى أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية، كانت قد سجلت خمسة ضبوط بمحطات وقود مخالفة خلال الفترة الماضية، والمخالفات متعددة منها تصرف غير مشروع بمواد للمحروقات كالبنزين والمازوت، ونزع أختام قانونية، ونقص في كمية المضخات بالنسبة للمادتين، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين أصولاً.

من الأرشيف

مخالفات جسيمة في مشروع لمياه الشرب بريف حمص

رئيس بلدية شين لـ«الوطن»: رفضنا استلام المشروع ولم نمنح المتعهد براءة ذمة وتم إيقاف صرف المستحقات المالية

حمص - نبال إبراهيم

وردت العديد من شكاوى أهالي قرية المتعارض بريف حمص لـ«الوطن» عن وجود أخطاء ومخالفات جسيمة بتنفيذ مشروع إسالة مياه الشرب في القرية، مبيّنين أن هناك عيوباً كبيرة في تنفيذ المشروع حيث تسببت تلك الأخطاء والمخالفات في إغلاق سواقية مياه تصريف الأمطار مع أن المشروع لم يمض على تنفيذه ثلاثة أشهر.

وأشار المشتكون إلى أن المخالفات لم تقف عند هذا الحد، إذ قام منفذ المشروع (المتعهد) بالتعدي على أراضي المواطنين الخاصة الواقعة بمحاذاة المشروع، وهذا ما تسبب في استهجان وامتعاض أصحابها، مطالبين بضرورة الإسراع في حل هذه المشكلة وإلزام المتعهد بإصلاح الأخطاء والمخالفات قبل بدء موسم الأمطار الغزيرة التي تشهدها المنطقة.

بدوره بين رئيس بلدية شين عصام قاسم لـ«الوطن» أن المتعهد المذكور بدأ بتنفيذ المشروع من دون التنسيق مع البلدية أو توقيع محضر للبدء بأعمال المشروع، وبعد الانتهاء من عمله توجه نحو البلدية للحصول على براءة ذمة ليتمكن من الحصول على مستحقاته المالية، وبناء على ذلك وبعد الكشف على أرض الواقع رفضت البلدية منح المتعهد براءة الذمة واستلام المشروع منه نتيجة لكثرة الأخطاء والمخالفات بالتنفيذ، والشكاوى من المواطنين بالتعدي على أراضيهم وإغلاق سواقية بيتونية لتصريف مياه الأمطار.

وأكد قاسم أن البلدية قامت بمطالبة المتعهد بإصلاح الأعطال والأخطاء، وحتى الآن لم تتم الاستجابة، لافتاً إلى أنه وبعد جولة ميدانية على موقع المشروع لم تتم أي صيانة لما سبق ذكره، وبناء على ذلك تم التواصل مع الوحدة الاقتصادية في بلدة شين لإيقاف صرف مستحقات المتعهد المذكور نظراً لسوء التنفيذ.

وأوضح قاسم أن هذه الأخطاء والمخالفات بسوء التنفيذ أدت إلى حدوث ضرر وتآكل الطريق وانجراف كبير بالتربة نتيجة عمليات الحفر بعد الانتهاء من مشروع توصيل مياه الشرب للقرية، موضحاً أن قرب مكان الحفر من ساقية تصريف مياه الأمطار تسبب في إغلاقها وحدوث فيض مائي في الأراضي المجاورة.

وأشار قاسم إلى أن الإجراء القانوني من جهة البلدية هو الطلب من الوحدة الاقتصادية لمياه شين إيقاف صرف المستحقات المالية، وإعطاء المتعهد فرصة زمنية لإصلاح الضرر بالطريق وفي أراضي الأهالي، مؤكداً أنه حتى اللحظة لا يوجد أي تجاوب من المتعهد، مبيناً أنه تم وضع المحافظة ومديرية الخدمات الفنية بمحافظة حمص بصورة الوضع، وسيتم إخطارهم بالمستجدات.

وأكد قاسم أن البلدية حالياً بصدد انتظار انتهاء المهلة القانونية التي تبقى منها نحو الشهر والنصف لاتخاذ إجراءات أكثر شدة وملاحقة المتعهد قضائياً، وإيقاف صرف مبالغ المتعهد من مؤسسة المياه وتغريمه بالضرر الحاصل عن طريق لجنة يتم إعدادها لهذه الغاية.

> حتى اللحظة لا يوجد أي تجاوب من المتعهد